

أولاً: تنظيمات دولة الأمير عبد القادر

1/التنظيم الإداري: تأثر الأمير عبد القادر إلى حد بعيد بالنظام الإسلامي فقد كانت الأرقام الإسلامية مثل (الأمير ، الخليفة والقاضي) لها بالغ الأثر في نفسه وقد تميزت إدارة الأمير بوصاية إدارية شديدة فجميع القرارات الهامة كانت تصدر منه مباشرة ثم تلي المستويات الإدارية الأخرى وله الحق في إعادة النظر في بعض القرارات التي يصدرها الإداريون إذ كان يحذفها أو يعدلها أو يوافق عليها حسب ما يراه يحقق المصلحة العامة.

* **راية الإمارة :** كانت راية دولة الأمير عبد القادر من الكتان الحريري أعلاها وأسفلها أخضر اللون أما لون القسم الوسط ابيض، رسمت فيه يد مبسوطة كتب حولها بشكل دائري عبارة " نصر من الله وفتح قريب، نصر الدين بن عبد القادر بن محي الدين" والرسم والكتابة مطرزان باللون الذهبي.

* توزيع السلطات:

➤ **السلطة التنفيذية:** حرص الأمير عبد القادر رغم تمتعه بسلطات مطلقة واستثنائية على إبعاد الطابع الفردي لسلطته وأشرك ممثلين من العلماء وشيوخ القبائل في حكومته وأختار أعضائها من حلفائه وتمتعت عناصرها بالشخصية القوية والسمعة الطيبة واقتدوا برئيسهم، وفيما يتعلق بتشكيل النظارة والوزارة وتوزيع المناصب على النحو التالي:

- **وزارة الداخلية:** وأسندها إلى السيد بن السعيد العربي يساعده كاتبان: احمد بن علي بن أبي طالب والحاج مصطفى الهاشمي.
- **وزارة الخارجية:** وأسندها إلى السيد: أبي عبد الله الحاج المولود بن عراش.
- **وزارة المالية :** وأسندها إلى السيد: أبي عبد الله الحاج الجيلالي بن فريجة.
- **وزارة الأوقاف:** وأسندها إلى السيد: أبي عبد الرحمن الحاج الطاهر أبو زيد.
- **وزارة الأعشار وصنوف الزكاة:** وأسندها إلى السيد: أبي محمد الجيلالي بن الهادية.
- **وزارة الحرية :** وأسندها إلى السيد : محمد بن الجيلاني (أحد أقاربه)، ومهمة هذه الوزارة هي ضرب السكة وصنع الأسلحة والذخيرة.
- **وزارة الخزينة الخاصة:** وأسندها إلى السيد: أبو السعيد ابن فاخر.

➤ **السلطة التشريعية:** مقرها معسكر، اتخذت من القرآن الكريم والسنة والمذهب المالكي دستوراً لها للنظر في بعض القوانين واللوائح الإدارية والبت فيها بواسطة قرارات يصدرها فقهاء القانون الإسلامي، يأخذ الأمير بمشورة هذا المجلس في كثير من المسائل بالإضافة إلى القضاء، يتكون 11 عضواً، تتولى الإشراف على مجلس الشورى الرئيسي الأعلى وكذا مجالس الشورى الفرعية الموزعة على كافة أنحاء الإمارة مهمته معالجة الأمور البسيطة .

* **المقاطعات الإدارية:** مقاطعة معسكر (خليفتها محمد بن فريجة، خلفه الحاج مصطفى بن أحمد التهامي).

- مقاطعة مليانة (الخليفة محي الدين بن علال).
- مقاطعة المدية (مصطفى بن محي الدين "شقيق الأمير").
- مقاطعة بسكرة (فرحات بن سعيد ثم الحسين بن عزوز).
- مقاطعة برج حمزة (البويرة حالياً، خليفتها أحمد بن سالم الديبسي).
- المنطقة الغربية (تشمل جزءاً من الصحراء، خليفتها قدور بن عبد الباقي).

قد كان الأمير عبد القادر يصدر أوامره للخليفة وكذلك ترفع القضايا الهامة بطريقة عكسية من الشيخ حتى تصل الأمير، وأما القضايا الصغيرة والمحلية فإن الضباط الإداريون يتمتعون بالصلاحيات الضرورية لمعالجتها على المستوى المحلي.

ولم يكن الأمير عبد القادر يكتفي بسلوك عماله الظاهري بل كان يستعلم عن جميع أعمالهم حتى لا يقع منهم جور ولا ظلم مقتدياً بفعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكان لتشدده حجة إقامة العدل ولا يستعمل موظفي الدولة التركية لما اشتهروا به من ظلم وسوء سياسة.

2/ التنظيم القضائي: كان نظام العدالة في عهد الأمير يهتم بالدقة والنظام لأنها كانت تحظى باهتمام كبير لديه ولا يسند شؤونها إلا لمن توفرت فيه شروط الكفاءة القضائية؛ فقد حاول الأمير تجسيد شعار القائل "العدل أساس الملك" كان الأمير يعتبر المسؤول الأعلى عن العدالة وله الحق في الفصل في المنازعات.

وكان القضاء في دولته على النحو التالي :

-القضاء العادي: في كل عمالة يعين فيها الأمير عالم يفصل في القضايا الشرعية، وربط إدارة هؤلاء القضاة بمراجعة قاضي القضاة السيد: أحمد بن الهاشمي المراهي، رئيس مجلسه الخاص وعين لكل قاضي كاتبين مساعدين أكبرهما يقوم مقام المفتي في مطالعة الفتاوى والثاني خاص بتنفيذ الأحكام والمجالات التي كانت من اختصاصاته في أمور الزواج، الوصايا، المبيعات، الإرث، الرشوة، فكان يهتم كثيرا بالمصالح الشخصية فكانت مهام القاضي تتمثل في العدل وتوثيق العقود والوصايا وفي بعض الأحيان تشمل حتى السرقة والاختيالات.

-القضاء السياسي: نقصد بهذه التسمية الجرائم السياسية وهي من اختصاص ممثلي الحكومة سواء: "أغا" أو "قايد" أو "خليفة"، وفي بعض الأحيان تكون من اختصاص الأمير عبد القادر نفسه، ومن أهم الجرائم التي تندرج في هذا الإطار هي كالاتي: التجسس، التعاون مع الفرنسيين، رفض الوحدة، اختلاس الموظف الحكومي، شكايات المواطنين ضد القبيلة أو الأغا، المساس بالأمن العام، فهكذا أقر المسؤولية على أساس واسع بل هو الوحيد الذي شدد الرقابة على الموظفين في مختلف المستويات وبالتالي كانت تجربة رائدة وفريدة في نفس الوقت على مستوى الوطن العربي آنذاك.

-القضاء العسكري: كان يشرف على القضاء العسكري " بن عب مصطفى" المشرفي في معسكر وعين في كل كتيبة قاضي يساعد مسؤوليات في إصدار الأحكام وتنفيذها بواسطة إصدار أمر لمخفر الشرطة العسكرية، فقد كان تنظيم العدالة شغل الحكومة الدائم باعتبار القرآن الكريم المرجع الوحيد للقضاة المدنيين والعسكريين الذين ينتخبون سنة واحدة قابلة للتجديد.

كما أصدر قانونا ينظم هذه الوظيفة وهذا القانون، يحتوي على 24 مادة كانت العقوبة الصادرة تتراوح بين الإعدام والعقوبة.

3/ التنظيم العسكري:

أولى الأمير اهتماما كبيرة بالجانب العسكري باعتباره الوسيلة التي تمكن من خلالها الوقوف في وجه العدو الظالم فسارع إلى إنشاء جيش منظم وقوي وزعه على كافة أنحاء الدولة تحت إشراف خلفائه في سبيل تحديث إمارتهن ويعتبر الأمير عبد القادر أول من كون جيشا وطنيا منظما وموحدا، هيا له الوسائل و أنشأ له المصانع

لإنتاج الأسلحة الملائمة مستعينا بالخبرة الأجنبية ويتألف جيش الأمير من فئتين الجيش النظامي والجيش المساعد (غير نظامي).

* **الجيش النظامي**: هو جيش منظم يمثل اليد الطولي لا يعرف غير الفتك في أهل الظلال بلغ عدده 15300 منها 12000 من المشاة، 2500 خيالة، 250 مدفعين تدير 20 مدفعا و500 حارس خاص بالأمير وكانت ألبستهم من الجوخ الأحمر الجيد وسلاحهم محلى بالذهب الأحمر والفضة وقد قسم الأمير جيشه إلى ثلاثة أصناف.

. **الخيالة**: تتألف من كتائب تظم كل منها 1000 فارس بقيادة أغا والكتيبة تنقسم إلى سرايا عدد أفراد الوحدة 50 فارس بإمرة سيق والفصيلة وهي عبارة عن فرقة تتكون من عشرين فارس بإمرة رئيس صف يساعده شاوش ويتولى قيادة الخيالة قائد يعينه الأمير مهمته تدريب وتجهيز وحداته بغية تمثيلها للقتال.

. **العسكر المحمدي أو سلاح المشاة**: يتولى هذا السلاح قائد يعنه الأمير يقوم بأعباء القيادة المباشرة، فيعمل على التنظيم والتدريب والتجهيز لتنفيذ المهام الموكلة إليها.

. **الطوابجية*** (سلاح المدفعية): وتعتبر الوحدة القتالية الأساسية ترتكز على المدافع من 12 جندي تحت قيادة رئيس المدفع يساعده باش طوابجي** وعند القتال ينقسم الطاقم إلى مجموعتين ستة يقومون بخدمة المدفع وستة يستريحون ثم يتبادلون الدور، وللأمير نوعين من المدافع مدافع حصار ومدافع ميدان واوجد مصالح لخدمة الجيش ومؤازرته .

. **مصلحة صحة الجيش**: أوجد الأمير مصلحة مختصة في الطب العسكري و وضعها تحت تصرف أكفاء لهم خبرة واسعة في مجال الطب وكذا على تدريب المرضى.

. **مصلحة الطمبور والموسيقى العسكرية**: يعتبر الطبل و الموسيقى من أدوات الحرب تستخدم للاتصال ورفع الروح المعنوية للجنود أثناء القتال يفهم أفراد الجيش معاني نقرات الطبل و الامتثال لها كما استخدمت الموسيقى لإثارة الحماس .

ويتكون الجيش النظامي من المتطوعين الذين يقبلون الخدمة بصفة دائمة حيث كان يدعو إليه الأمير ويتقاضوا مرتبات شهرية معلومة.

* الجيش غير النظامي (المساعد): يتكون من جنود المشاة يجندون من المتطوعين فقط لأنهم كانوا أكفاء إذا أخذنا بعين الاعتبار الأسلحة التي كانوا يستعملونها و ويكونون داخل كتيبة وتقدمهم الكتائب ويتم تجنيدهم بطريقة اختيارية كالتطوع مستعدين لإجابة النداء والالتحاق بجيش الأمير في أي لحظة وقد اعتمد الأمير على الفرنسيين و الإسبانيين وغيرهم الفارين من جيوشهم حتى يستطيع جنده كسب الخبرات والتجارب في المعارك و الاستفادة منهم في كل المجالات و خير دليل على ذلك التحاق ليون روش بجيش الأمير بعد إدعائه باعترافه بالإسلام .

وقد سجل التاريخ للأمير 38 معركة ابتداء من سنة 1832 حتى سنة 1847 معتمدا على استراتيجية حكيمة في معاركه والتي كانت تكتسي جوانب عديدة فهي حرب عصابات أقرب منها على حرب نظامية و ما تلعبه المباغته من أدوار هذه الحركات الخاطفة ، ودفاعية حين ما يتعين حماية المدن والمداشر ومواقع الماء وهجومية بالغارات التي كان يشنها على المدن والمداشر وعلى المعسكرات المحتملة التي يقيمها العدو .

ثانيا: العلاقات الدبلوماسية لدولة الأمير عبد القادر .

1/ علاقة الأمير عبد القادر مع فرنسا: اتسم الأمير عبد القادر بالدهاء في المفاوضات و معاهدات الصلح فلم يطلب الهدنة و كان أبي في قبولها إن طلبت منه حرصا منه على تطبيق الآية الكريمة " فإن جنحوا للسلم فاجنح لها " وقد دلت معاهدة التافنة على دهاء الأمير في المفاوضات السياسية بقدر ما دلت على نظر قصير من طرف الفرنسيين أما معاهدة دي ميشال فقد جعلت من الأمير المتحكم الوحيد في مصير القطر الجزائري ووضعت الفرنسيين تحت رحمته رغم تمركزهم في بعض المواقع الساحلية، ورسوخ قدمهم في بعض العواصم كوهران والجزائر وغيرها .

. معاهدة دي ميشال : لقد تجنب الجنرال دي ميشال حاكم وهران الفرنسي مواجهة الأمير في معارك حربية خاصة بعد الحصار الاقتصادي بفضل دي ميشال أن يسلك الطريق اللين والمفاوضة مع الأمير واغتتم فرصة وقوع أربعة من المنتصرين في قبضة الأمير باستعداده للتفاوض بعد إلحاح كبير، وقد افتتح دي ميشال هذه المفاوضات في سبتمبر 1833 بالرسائل التي استخدم في آخرها أسلوب التهديد بقوة فرنسا فرد عليه الأمير بالاستخفاف و التحقير، واستهدف الأمير أن يرغم فرنسا على الاعتراف به خصما شرعيا وصاحب سطوة ونفوذ في هذه البلاد وأسفرت المفاوضات على توقيع الصلح المعروف بمعاهدة دي ميشال يوم 24 فبراير 1834 ونص فيه على وقف الأعمال الحربية وإطلاق سراح الأسرى الفرنسيين وحرية التجارة وحق الأمير في استعمال

وكان الانتصار الذي حققته المقاومة الجزائرية في معركة المقطع له صدى قوي في الغرب الأقصى وكذا أسهمت هذه المعركة في عمليات تموين جيش الأمير بالأسلحة التي تأتي من مختلف المصادر ثم تنتقل لإلى الجزائر بمساعدة السلطات المغربية وبذلك واصل الأمير عبد القادر جهاده فلما تكاثر العدو وانتشر في أنحاء البلاد اضطر إلى الفرار و اللجوء إلى سلطان المغرب مولاي عبد الرحمن بن هشام و نزل بضواحي وجدة من أطراف الريف فرحب به الأهالي والحواليه عليه ان يقبل بيعتهم له أميرا عليهم غير ان الأمير امتنع عن قبول هذه البيعة قائلا "إني دخلت بلاد السلطان لألا أكون ضده أو اخذ منه ملكه فهو لا يقول به عاقل" .

وفي أوائل 1844 قرر الأمير بمبادرة دبلوماسية عبرت عن عظمته حيث أنه بعد ما أخضع قبيلة الحميان التي كانت تقوم بغارات متوالية على الأراضي المغربية وجه خمسين من زعمائهم مقيدون بالأغلال إلى عامل وجدة ليثبت بذلك للسلطات المغربية أنه متى كان العدو واحد يتحتم على الطرفين مواجهته.

وقد وقعت حوادث على الحدود المغربية للمغاربة و الفرنسيين غير بعيد من لالة مغنية احتج الفرنسيون على ذلك وطالبوا بتحديد بين البلدين وطالبوا السلطات المغربية باعتقال الأمير عبد القادر في إحدى المدن الواقعة في المناطق الغربية وفي مارس 1845 وقعت السلطات المغربية وسلطات الاحتلال الفرنسي معاهدة طنجة ثم بموجبها رسم الحدود بين البلدين وقرر السلطان المغربي عبد الرحمن مقاومة الأمير عبد القادر فوجه له إنذار تضمن ما يلي : "إما ان تسلم نفسك غلينا وإما أن تخرج من الحدود فإن أبيت ان لا تمنع الشعب الجزائري من رفع رأسه إلى الأبد" ومن المهم أن نذكر في الختام انه عندما وجد الأمير عبد القادر نفسه في نهاية الأمر مطاردا ومحاصرا من القوات الفرنسية في الشرق والقوات المغربية من الغرب اضطر الى الاستسلام في خريف 1847. وعمل الى تكوين علاقة متينة مع سلطان المغرب بحكم الجوار واللغة والدين كعاملا للوحدة بالإضافة الى التأيد المعنوي والمادي لكن التدخل الأجنبي حال دون ذلك وأزم العلاقات بينهما.

3/علاقة الأمير عبد القادر مع البريطانيين والأمريكيين:

لما كانت للأمير صلات مع الفرنسيين ، كانت له أيضا علاقات مع الانكليز والأمريكيين قبل 1840.

* اتصاله بالبريطانيين: على الرغم من إجماع الرأي العام البريطاني ، كما عبرت عنه الأحزاب السياسية، (حزب الحكومة وحزب المعارضة والصحف) على استنكار التدخل الفرنسي في الجزائر ، وظل موقف بريطانيا مائعا خلال سنوات المقاومة، فخلال مكافحة الأمير للإستعمار الفرنسي راسل والحكومة البريطانية عن طريق قناصلها

بطنجة ومدريد وطلب منها التأييد المساعدة المادية ، مقابل منحها ميناء تنس أو غيره للاستثمار ، مقابل حصوله على الأسلحة والذخيرة ، باعتبار بريطانيا من أكبر الدول المؤثرة في العلاقات الخارجية بين دول البحر الأبيض المتوسط ومنها دولة الأمير ، الشيء الذي فرض على الأمير إقامة علاقات طيبة معها، خصوصا وأنه يدرك مكانتها على المستوى الخارجي آنذاك ، ومدى بينها وبين فرنسا حول المستعمرات ، هذا إن دل على شيء إنما يدل على دهاء وفطنة الأمير عبد القادر.

***اتصاله بالأمريكيين:** راسل الأمير عبد القادر الحكومة الأمريكية بواسطة قناصلها بطنجة وشرح لها خيانة وعدم وفائها بالوعود، وطلب تأييدها ودعمه بالأسلحة ، مقابل منحها ميناء على الساحل لصالح أسطولها ، وقد كان عرض الأمير الذي قدمه للقنصل الأمريكي مشابها لما قدمه لبريطانيا مع اختلاف جذري ففي مقابل المعاهدة عرض الأمير على الأمريكيين "أن يمتلكوا مرسى جزائري بالإضافة الى تموينه من داخل البلاد وقد كان الرد الأمريكي على عروض الأمير سلبي نوعا ما.

4/ علاقة الأمير عبد القادر مع إسبانيا :

بعد أن يئس الأمير من اتصالاته سلطان المغرب عبد الرحمن الذي خيب أماله وكذا فشله في محاولة التقرب للباب العالي والبريطانيين والأمريكيين، حاول الأمير ان يجري اتصالات مع الحكومة الإسبانية بواسطة حكامها العسكريين بلميلية ليفك عنه الحصار ويجد مخرجا لحاله و لحالها ، فقد راسل الأمير حكام اسبانيا والملكة إيزابيل الثانية الإسبانية بعدة رسائل و اقترحت اسبانيا ان تتوسط بينه وبين الفرنسيين لتحقيق الصلح بينهما، وقد استغل الأمير التنافس الاستعماري بين فرنسا وإسبانيا سواء بالنسبة لإقليم الريف المغربي أو المنطقة الغربية الوهرانية الجزائرية، لذلك كثف الأمير رسائله و اتصالاته بالسامة الأسبان التي عدت ب 23 وثيقة منها 12 للأمير نفسه فوجه تسعة رسائل للملكة إيزابيل الثانية و 5 رسائل إلى حاكم مليلة الإسباني وحرص ان يصل غلى نتيجة مشرفة بواسطتها، لقد كان الأمير عبد القادر يتوقع من إسبانيا دعما وتأييدا واسعا خاصة من الناحية السياسية والدبلوماسية لأنها تنافس فرنسا في المجال الاستعماري غير أن اسبانيا لم يكن بمقدورها ان تلبي رغبة وتقدم له الدعم والتأييد لا سياسيا ولا عسكريا نظرا للأوضاع التي كانت تعيشها من مشاكل داخلية ، وعلى هذا الأساس اتخذت اسبانيا موقف التردد و التماطل تجاه الأمير ومطالبه وعروضه ومع ذلك فإن الأمير استمر في اتصاله وكان سفيره إلى حاكم مليلة الإسباني هو الآغا" قادة بلهاشمي " كما كانت للأمير عبد القادر اتصالات مع تونس التي أتسمت العلاقات بينها وبين الجزائر بالجفاء والعداء وعرفت تباعد أو خلاف على الحدود ، فعند سقوط الجزائر 1830 رحب حسين باشا الزعيم التونسي بالفرنسيين ودعمهم ماديا ومعنويا ولما حمل الأمير عبد القادر السلاح اعتقد انه سيتلقى مساعدة من جارتة تونس لكنه أصيب بخيبة أمل إذ عارض الداى حسين ثورته.